75 / 2019

مجلس نواب الشعب
الواردات
2019 ديسمبر 18
رمز الإدارة...../عـــدد

مقتــرح قانــون

الفصل الأول: يضبط هذا القانون النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.

الفصل الثاني: يلغى القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي وذلك بكامل فصوله ويدخل قرار إلغاء القانون 35-2016 حيز التنفيذ يوم نشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

الفصل الثالث: يخضع النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي ابتداء من يوم نشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية إلى القانون عدد 90 لسنة 1958 وكل التنقيحات المدخلة عليه باستثناء قانون 35-2016 الملغى بالفصل الثاني لهذا القانون ويسري مفعول هذا القانون ابتداء من يوم نشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية

75 / 2019

مجلس نواب الشعب
الواردات
2019 ديسمبر 18
رمز الإدارة...../عـــدد

من أعضاء مجلس نواب الشعب الممضين أسفله إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وبعد عملا بالفصلين 50 و62 من الدستور والفصل 135 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، يصلكم رفقة هذا المقترح قانون يضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، فالرجاء منكم التفضل بإحالته على مجلس نواب الشعب وذلك عبر عرضه على اللجنة المختصة لدراسته ثم على مداولات الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب.

شرح الأسباب:

بعد المصادقة على القانون 35-2016 والذي يشرّع في فصله الثاني لاستقلالية البنك المركزي فإنّه بعد ما يناهز الثلاث سنوات من دخول هذا القانون حيز التنفيذ اتضح بما لا يدعو مجال للشك بأن هذا الخيار أثر سلبا على سير الحياة الاقتصادية وكان عاملا إضافيا لتعطيل النمو وسببا هاما في تراجع مؤشرات الاستثمار والاستهلاك الداخليين.

فقد أصبحت الدولة ممنوعة من حيث منطوق البند الرابع من الفصل 25 من الباب السابع من هذا القانون من التمتع بتسهيلات في شكل كشوفات أو قروض أو اقتناء مباشر لسندات إلا بموفقة البنك المركزي، مما اضطرها في السنوات الأخيرة إلى التداين بنسب فائدة عالية لدى البنوك التجارية التي بدورها تتداين لدى البنك المركزي بنسب أقل من ذلك بكثير جانية أرباحا لا مبرر لها على حساب المجموعة الوطنية. ومن نكد هذا الواقع المرير أن تسجل البنوك التجارية أرباح قياسية في ظل ركود وانكماش اقتصادي غير مسبوق.

كما لا يخفى على كل مطلع على الشأن الاقتصادي ضرورة وجود انسجام وتناغم بين الخيارات الاقتصادية من ناحية والسياسات المالية من ناحية أخرى وحيث تبين منذ دخول القانون 35-2016 حيز التنفيذ تناقضا صارخا بين رغبة السلطة التنفيذية في دفع الاقتصاد الوطني والسياسة المالية للبنك المركزي الذي ما فتئ يرفع في نسبة الفائدة المديرية قاطعا بذلك الطريق أمام الاستثمار والاستهلاك.

كما أن معالجة التضخم المالي بالترفيع في نسبة الفائدة فيه تجاهل تام لكونه تضخما مستوردا نتيجة انهيار قيمة الدينار.

امضاءات النواب أصحاب المقترح

الاسم واللقب	الامضاء
حسام الدين الجوادي	
عدنان ابن ابراهيم	
جمال الدين الجوادي	
محمد الصالح لطيف	
محمد الزغيدي	
آية الله هبشري	
الصحبي صمارة	
ايمان الطبيب	
مبروك الشاذلي	
سامي عبد العالي	